نحو مشروع قومي
لمحو الأمية بمصر

إعداد

أ.م.د/ عاشور أحمد عمري

رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتعليم الكبار

أستاذ أصول التربية المساعد -جامعة عين شمس

مع حلول الألفية الثالثة، وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حولت العالم إلى قرية، يعلم من في شرقها ما يحدث في غربها، ورغم سهولة الوصول إلى المعلومة مقارنة بالعقود والقرون السابقة، إلا أن الأمية لا تزال تنهش في جسد العديد من المجتمعات حول العالم، لاسيما الدول العربية، وغيرها من دول العالم الثالث، ومنها مصر، حتى صارت مشكلة الأمية من أهم التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية المستدامة، وتدني مستوى المشاركة المجتمعية في كافة جوانب الحياة المختلفة، فضلاً عن كونها تشكل عائقًا أمام أعداد كبيرة من السكان من المشاركة الفاعلة للنهوض والتحرر من الفقر والجهل، إلى جانب أن الأميين لا يشكلون قوة اقتصادية واجتماعية معطلة فحسب، بل يمكن القول: "إن الأمية تكبح فرص هؤلاء في التخلص من واقع البؤس والانغلاق"، ومن ثم فإن هناك علاقة طردية بين تزايد معدلات الأمية، وزيادة معدلات الفقر، والتخلف المعرفي والمهاري، وافتقاد الناس للخبرات والتجارب الحياتية التي تمكنهم من تحسين نوعية الحياة.

ومن هذا المنطلق، أصبحت هناك حاجة مُلحة للقضاء على الأمية في مصر- بوصفها مرضًا اجتماعيًا خطيرًا- وإعداد استراتيجية تدفع تعليم الكبار إلى الانتقال الحقيقي من مرحلة محو الأمية الأبجدية إلى محو الأمية الحضارية، ومن الأمية كظاهرة تعليمية إلى الأمية كظاهرة اجتماعية، قائمة على الوعي والتمكين والتغير الاجتماعي، والتحول من محو الأمية بمفهومها التقليدي إلى المقاربة التنموية بأبعادها من أجل التمكين وخلق فرص عمل منتجة تستهدف القضاء على الفقر، وتحقق المساواة بين الذكور والإناث، من أجل مستقبل أفضل.

وفي الآونة الأخيرة، أولت القيادة السياسية في مصر اهتمامًا بالغًا بضرورة تبني خطط واستراتيجيات جديدة لمحو الأمية، فتم وضع قانون خاص لمحو الأمية وتعليم الكبار: **"قانون (٨) لسنة ١٩٩١"**، الذي تم تعديله بالقانون (١٣١) لسنة ٢٠٠٩، والذي نص على: "أن محو

الأمية وتعليم الكبار واجب وطني، ومسؤولية على جميع المؤسسات الحكومية، والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، في إطار خطة قومية تشرف على تنفيذها الهيئة العامة لتعليم الكبار"، كما نص **"دستور مصر ٢٠١٤"** في مادته (٢٥) على أن: "تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة".

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، إلا أن معدل الأمية في مصر مازال مرتفعًا، حيث تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧، إلى وجود ما يقرب من ١٨ مليون أميٍّ في مصر، بنسبة (٢٩٪) من السكان، في الشريحة العمرية (١٥ سنة فأكثر)، غالبيتهم من النساء والفتيات، مما يحتم على مؤسسات تعليم الكبار تكثيف الجهود، وتسريع الخطى؛ لتحقق الهدف المنشود، وهو إعلان مصر خالية من الأمية بالتزامن مع تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومع تبني القيادة السياسية المصرية في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات والمشروعات التنموية الضخمة التي تستهدف تحسين حياة المصريين وأحوالهم، وتوفير حياة كريمة لهم، كان لزامًا على المسؤولين تغيير طريقة التفكير في التعامل مع قضية الأمية، والنظر إليها باعتبارها مسألة كرامة إنسانية قبل أن تكون حقًا إنسانيًا لجميع المصريين، وهو ما تم ترجمته على أرض الواقع في السنوات القليلة الماضية، وسعي مؤسسات تعليم الكبار إلى التحول من التعليم إلى التمكين بدعم كبير من القيادة السياسية الرشيدة.

تحليل واقع الأمية في المجتمع المصري:

تُعَّرف **"الأمية"** بأنها: "انخفاض مستوى معرفة الفرد في مجال معين عن المستوى الممكن موضوعياً والمطلوب اجتماعياً والمرغوب فردياً، وهي تعني في أبسط معانيها الأمية الأبجدية وهي عدم تملك الفرد المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب إلى المستوى الذي يؤهله لمتابعة التعلم والتدريب"، وفي مصر عَرَّف **"القانون رقم (٨) لعام ١٩٩١"** (**الأميِّ**) بأنه: "كل مواطن يتراوح عمره ما بين الخامسة عشرة والثلاثين، غير المقيد بأية مدرسة، ولا يجيد القراءة ولا الكتابة، ولا الحساب، ولم يصل في تعليمه إلى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي". أما **"اليونسكو"** فلقد عرفت الشخص الأمي بأنه: "الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب بفهم بيانًا قصيرًا وبسيطًا عن حياته اليومية".

وما زالت مشكلة الأمية – على الرغم من الجهود المبذولة – تؤرق المجتمع المصري، وتعوق جهود التنمية في جوانبها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في مصر تصل إلى ما يقرب من (١٨ مليون أمي)، في الشريحة العمرية من (١٥ سنة فأكثر)، وفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لعام ٢٠١٨، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١) عدد الأميين ونسبهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، لعام ٢٠١٨

البيان	عدد السكان	عدد الأميين	النسبة ٪
ذكور	٣٢,١٢٨,١٠٠	٧,٥٩٦,٤٢٥	٪ ٢٣,٦
إناث	٣٠,٢٢٤,٠٢٩	١٠,٤٦٩,٣٣٠	٪ ٣٤,٦
إجمالي الجمهورية	٦٢,٣٥٢,١٢٩	١٨,٠٦٥,٧٥٥	٪٢٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨): أعداد السكان والأميين للشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر.

وبناءً على التقرير الإحصائي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧، لأعداد ونسب الأميين في مصر، قام مركز المعلومات بالهيئة، بخصم أعداد مَن مُحيت أميتهم في الفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر من أعداد الأميين الوارد بالتقرير الإحصائي، حتى ديسمبر ٢٠٢٠، ويتم توضيحها كالتالي:

جدول رقم (٢) عدد الأميين ونسبهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، لعام ٢٠٢٠

البيان	عدد السكان	عدد الأميين	النسبة ٪
ذكور	٣٣,٧٨٠,٤٤٠	٧,٤٥٠,٠٢٦	٪٢٣,٦
إناث	٣١,٨٧٦,٣٣٩	١٠,٢١,١٩١	٪٣٤,٦
إجمالي الجمهورية	٦٥,٦٥٦,٧٧٩	١٧,٧٣١,٢١٧	٪٢٧

المصدر: الهيئة العامة لتعليم الكبار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ديسمبر ٢٠٢٠.

جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار في محو الأمية:

تسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار لإعلان مصر خالية من الأمية وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة: "الحكومية، والخاصة، والمجتمع المدني)، وذلك من خلال التشبيك وبناء شراكات فاعلة مع كافة الجهات والمؤسسات التي نص عليها قانون إنشاء الهيئة؛ لمواجهة قضية الأمية في مصر، من أجل تحقيق رؤية ورسالة الهيئة للوصول إلى مجتمع خالٍ من الأمية.

جدول رقم (٣) عدد المتحررين من الأمية ٢٠١٨- ٢٠٢١

العام المالي	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١
أعداد المتحررين من الأمية	٣٢٠٣٨١	٢٥٤٤٩٧	٤٠٩٨٧٦
إجمالي	٩٨٤٨٧٦ متحرر من الأمية		

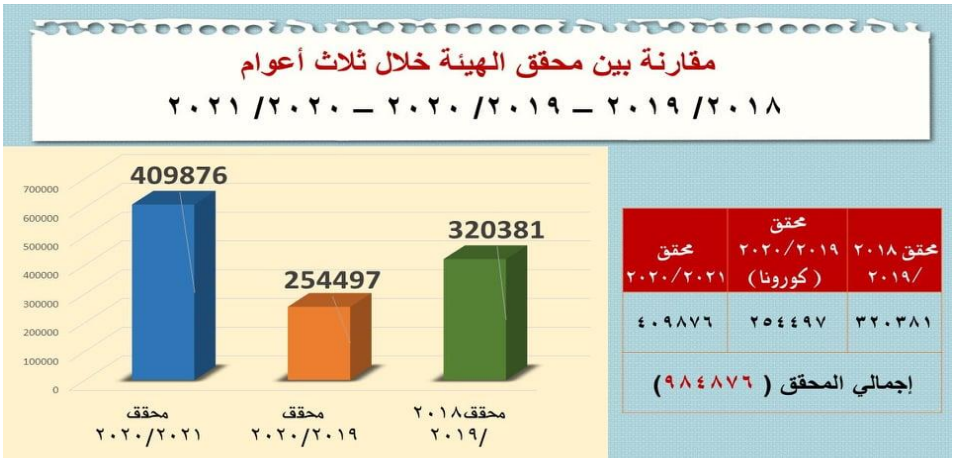

مبررات إطلاق مشروع قومي لمحو الأمية بمصر:

على الرغم من تعدد المشروعات القومية في مصر والتي نجحت في تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، ووفرت له الحياة الكريمة اللائقة به بدرجة كبيرة، إلا إن تبني مشروعًا قوميًا لمحو الأمية سيكون هو الأهم على الإطلاق في تاريخ مصر، بعد فشل جميع المشروعات السابقة في تحقيق هذا الهدف، لضعف الإرادة المجتمعية في العصور السابقة، لكن مع نجاح الدولة الآن في مشروعات القومية تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مثل: "مشروع ١٠٠ مليون صحة، وتكافل وكرامة، وحياة كريمة، .. وغيرها من المبادرات والمشروعات القومية الناجحة"، أصبح المشروع القومي لمحو الأمية، وإعلان مصر خالية من الأمية، هو الغاية التي يجب أن نسعى إليها، حتى تكتمل الصور المضيئة لمصر الحديثة.

المشروع القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار، سيكون بمثابة مظلة مصرية وطنية قائمة على التنسيق وتحديد الأدوار لكافة الشركاء في المجتمع؛ للقيام بالمبادرات والأنشطة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بمصر؛ من أجل تضافر الجهود، واستثمار كافة الموارد المتاحة لدى جميع الشركاء، من أجل إعلان مصر خالية من الأمية، وفقًا لما نصت عليه (المادة ٢٥) من الدستور المصري، التي

نصت على أن تتبنى الدولة خطة قومية لمحو الأمية الهجائية والرقمية على أن تقوم بتنفيذها بمشاركة المجتمع المدني. وتنطلق أهمية المشروع القومي لمحو الأمية بمصر من عدة اعتبارات أساسية من أهمها:

١. **الإرادة والتعهدات السياسية القوية على المستوى التنفيذي**: حيث تؤمن القيادة السياسية في مصر بأهمية التعليم في بناء مصر الحديثة، وذلك بتبنيها مبادرة عام ٢٠١٩ عام التعليم في مصر؛ وذلك لتحقيق نقلة نوعية في التعليم النظامي وغير النظامي في مصر، وتأتي قضية الأمية في مصر على رأس أولويات القيادة السياسية؛ لما لها من مردود مباشر على سبل التنمية واستدامتها، فتوفر التعهدات القوية والمستدامة تؤمِّن الدعم اللازم لبرامج محو الأمية لحين الوصل إلى إعلان الدولة خالية من الأمية، ولا بد أن تكون الإرادة السياسية معززة بإرادة مجتمعية لدى الشعب عن طريق زيادة الوعي وشحذ الهمم، بحيث تصبح حركة محو الأمية وتعليم الكبار مشروعًا قوميًا يشترك فيه الجميع.

٢. **بناء شراكات حقيقة**: فقضية محو الأمية قضية مجتمعية، ولا يمكن أن تكون جهة وحدها مسئولة عنها، ومن ثم فلابد من تبني شراكات قوية مع الوزارات المعنية المختلفة، والهيئات والمصالح الحكومية، وغير الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والجمعيات الأهلية، هذه الشراكات قد تكون موجودة بالفعل وعاملة أيضًا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، إلا أنها قد يسودها التنافس، وتكرار الأنشطة، وعدم الربط بين الأنشطة والخطة العامة لمحو الأمية المستهدف تحققها؛ فتحديد الأدوار ضرورة مُلحة لتكثيف وتعزيز النتائج، وقيمها المضافة.

٣. **التحول من محو الأمية القرائية إلى التمكين، ومن التعلم الفردي المحدود إلى قرى ومدن التعلم**: فالتركز على مجرد تعلم الأبجدية والمهارات الأساسية (القراءة والكتابة)؛ يؤدي غالبًا

إلى ضعف الدافعية لدى الدارسين للالتحاق بفصول محو الأمية، وسرعة حدوث الارتداد إلى الأمية مرة أخرى؛ فتزداد نسب الهدر، ومن ثم كان لابد من ربط عملية تعليم وتعلم الكبار بالمهارات الحياتية والتمكين بشتى صوره: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والصحية، والسياسية ...وغيرها؛ لما في ذلك من زيادة مردود عملتي التعليم والتعلم لدى الكبار، وتنوع القيم المضافة للتحرر من الأمية، والتحول من مجرد تعليم وتعلم الأفراد بشكل شخصي إلى تعليم وتعلم بشكل جماعي؛ لتصبح القرية بلا أمية، أو الحي بلا أمية، أو المدينة بلا أمية؛ لما في ذلك من تنافسية واستثمار ثقافة التطوع، والقيادات الطبيعية، ونواب الشعب، والأحزاب السياسية، ورجال الأعمال ... عندها يصبح مردود التعليم أكبر وسط هذه الكيانات.

٤. **تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠**: يعد القضاء على الأمية من أهم الأهداف التنموية الأساسية التي تسعى إليها الدولة المصرية؛ لتحقيق رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، على اعتبار أن الأمية تعد إحدى أهم معوقات التنمية.

- **الأهداف العامة للمشروع القومي لمحو الأمية بمصر:**

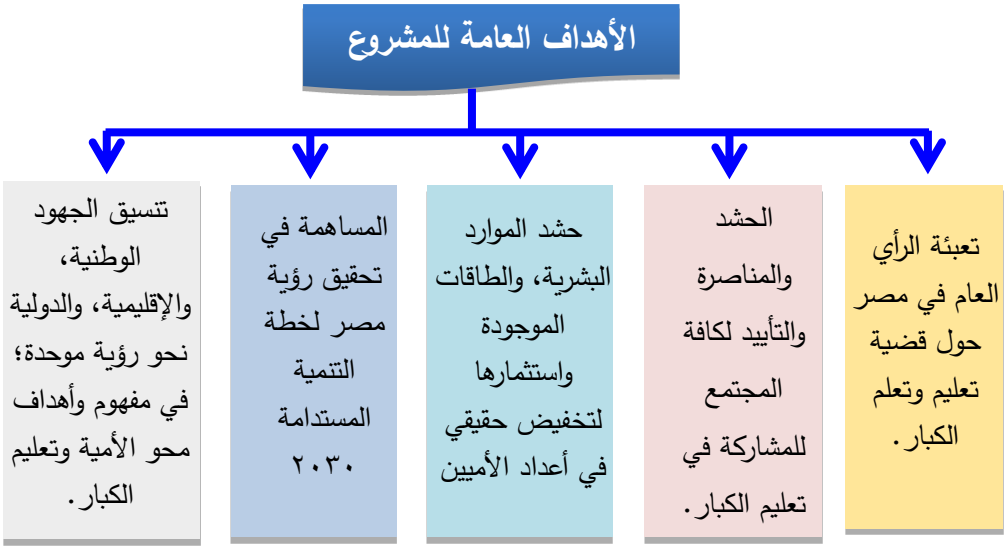

الغايات والأهداف الإجرائية للمشروع القوم لمحو الأمية:

يقوم المشروع القومي لمحو الأمية على تفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف الاستراتيجية، التي تتمثل في أربع غايات أساسية، هي:

- **الغاية الأولى**: سد منابع الأمية.
- **الغاية الثانية**: القضاء على الأمية بمصر.
- **الغاية الثالثة**: إتاحة فرص مواصلة التعلم مدى الحياة للمتحررين من الأمية.
- **الغاية الرابعة**: إتاحة فرص التدريب المهني والإداري.

❖ **الغاية الأولى: سد منابع الأمية:**

تنطلق هذه الغاية بصفة أساسية بتحديد منابع الأمية في مصر، وحث الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته؛ وتعمل هذه المرحلة من خلال التعاون وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والهيئة العامة لتعليم الكبار، وذلك فيما يخص إتاحة بيانات المتسربين وفقًا للنطاق الجغرافي لتيسير تقديم الخدمات التعليمية إليهم، في نفس الوقت هناك حزمة خدمات يمكن تقديمها من خلال قطاعات أخرى من المجتمع مثل" قطاع الإعلام، القطاع الديني، مؤسسات المجتمع المدني، وزارات الشاب والرياضة، والتضامن الاجتماعي... وغيرها، وتتحدد أهداف هذا البرنامج في: "الوصول إلى نسب ومؤشرات دقيقة حول منابع الأمية في مصر، والتكامل مع الجهات الشريكة في سد منابع الأمية. وتتضمن آليات تنفيذ تلك الأهداف: "مشروع التوعية بأهمية التعليم، ومشروع إنشاء قاعدة بيانات المتسربين، ومشروع استيعاب المتسربين بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة لتعليم الكبار".

❖ **الغاية الثانية: قرائية الكبار (التحرر من الأمية):**

تركز هذه الغاية بشكل أساسي على تحقيق الكفايات الصلبة (القراءة، الكتابة، الحساب) للمواطنين الأميين في الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وتعتمد على التكامل بين الهيئة العامة لتعليم الكبار وكافة قطاعات المجتمع، كما يعزز الحملات القومية لمواجهة الأمية في مصر، وذلك من خلال التأكيد على الأهداف التالية:

١. تحقيق شراكة فاعلة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الأمية في مصر.
٢. تحفيز شباب الجامعات للمشاركة في مواجهة الأمية.
٣. التنسيق مع الوزارات والجهات الرسمية لمواجهة الأمية.
٤. تعزيز قدرات الكوادر البشرية العاملة في مجال تعليم الكبار.
٥. تطوير مناهج وبرامج محو الأمية بما يتوافق مع متطلبات التنمية في مصر.
٦. تعبئة الرأي العام لمواجهة مشكلة الأمية في مصر.
٧. ضمان جودة برامج تعليم الكبار.

❖ **الغاية الثالثة: التعلم مدى الحياة (ما بعد محو الأمية):**

ترتكز هذه الغاية على برنامج إتاحة فرص ومسارات مختلفة للمتحررين من الأمية لمواصلة تعليمهم، التي تعتمد على التعاون بين مؤسسات مختلفة منها وبشكل أساسي: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني– وزارة التعليم العالي– الهيئة العامة لتعليم الكبار)، وتسعى هذه البرامج لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: إتاحة الفرصة أمام المتحررين من الأمية لمواصلة التعليم، إكساب المهارات الحياتية للمتحررين من الأمية؛ لتمكينهم من المشاركة في تنمية ذواتهم ومجتمعهم.

❖ **الغاية الرابعة: التطوير المهني والإداري وفقاً لمعايير الجودة:**

تنطلق هذه الغاية من ضرورة مواكبة عمليات التطوير للاتجاهات الحديثة في مجال تعليم الكبار، وفي ضوء ذلك، فإن هذه الغاية تهدف إلى:

١. إنشاء منظومة لجودة تعليم الكبار بمصر.

٢. تنمية الكفايات المهنية للعاملين بالهيئة في ضوء معايير الجودة.

٣. تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة بما يتوافق مع متطلبات التطوير.

❖ **متطلبات تنفيذ المشروع القومي لمحو الأمية:**

١- على مستوى السياسات والتشريعات:

تعديل بعض السياسات الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر (قانون ٨ لسنة ١٩٩١) حيث ضرورة إعادة النظر في بعض مواد القانون ومنها:

- صدور تشريع ملزم للجهات الشريكة للقيام بأدوارها التي نص عليها القانون.
- يقترح أن تعرف محو الأمية بأنها" تعليم المواطنين الأميين القراءة والكتابة والحساب وإكسابهم المهارات الحياتية اللازمة للحياة، وفقاً للمعايير التي تضعها الهيئة العامة لتعليم الكبار بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم".

٢- على مستوى التمويل:

- دعم برامج التنمية المهنية لمعلمي الكبار.
- تقديم مزيد من الدعم والتمويل لإنجاز حملات قومية لقرائية الكبار (التحرر من الأمية).
- تحديد مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياس أثر مخرجات تعليم الكبار في التحسن في سوق العمل، الصحة، التعليم، المشاركة المجتمعية والسياسية.
- دعم آليات تحقيق جودة برامج تعليم الكبار.

٣- على مستوى الشراكات:

تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع وفقًا لقانون محو الأمية فيمصر على النحو التالي:

م	الجهة	إجراءات التدخل
١	المجلس الأعلى للجامعات والجامعات والمعاهد التابعة له	- سن تشريعات لطلاب الجامعات لمحو أمية عدد من الأميين في الكليات النظرية. - تعميم مراكز أو وحدات لتعليم الكبار في جميع الجامعات والمعاهد. - تكليف طالبات الخدمة العامة بالمشاركة في محو الأمية. - تكليف الجامعات بحصر عدد العاملين الأميين كل في جامعته، وإعداد قاعدة بيانات عنها وإمدادهم بالهيئة. - تكليف المعيدين والأساتذة المساعدين بكليات التربية بتلقي دورات (TOT) لتأهيل الطلاب في مجال تعليم الكبار. - فتح فصول محو أمية بالجامعات؛ تيسيرًا على الطلاب بوجود مكان للتدريس. - إعفاء الطلاب من مصروفات المدينة الجامعية. - تكليف طلاب كليات الإعلام مع طلاب كليات التربية؛ لإعداد قوافل توعوية لجذب الدارسين. - إبراز دور المركز الإعلامي بكل جامعة؛ ليعمل على التوعية والحث بقضية الأمية. - التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي؛ لمنح شهادات الخدمة العامة للطلاب والطالبات بشرط محو أمية عدد (١٠) من الأميين. - التعاون مع وزارة النقل والمواصلات لدعم المتحررين من الأمية، وكذلك المشاركين في المشروع من الطلاب.

م	الجهة	إجراءات التدخل
		- التعاون مع وزارة التموين لمنح بطاقات تموين للدارسين الذين لم يحصلوا عليها، وأسرهم، أو توزيع الحصص التي لا يتقدم أصحاب بطاقتها لاستلامها على الدارسين وأسرهم.
٢	مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات	- القيام بقوافل طبية، وبيطرية، وزراعية، وتربوية، وثقافية، واقتصادية، والإرشاد الزراعي، للتوعية بمخاطر الأمية (كل ما يرتبط بمجالات التنمية المستدامة). - فتح فصول لمحو الأمية، وتنظيم ورش عمل، وندوات، ومعارض لمنتجات الجامعة، ومعارض خيرية، كل هذه الأنشطة يقترح أن تتم بالشراكة مع الهيئة.
	الوزارات	
٣	وزارة الدفاع	- الالتزام بمحو أمية كل من يتم تجنيدهم بالوزارة خلال فترة التجنيد وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك. - إعداد دورات تدريبية للقيادات بوزارة الدفاع من قبل مدربي الهيئة؛ لمساعدتهم على فتح الفصول. - تعميم إسهامات «الدفاع الشعبي» التابع لوزارة الدفاع على جميع محافظات الجمهورية. - معاونة الهيئة في فتح فصول للمجندين لمساعدتهم على التعلم ومحو أميتهم.
٤	وزارة الداخلية	- الالتزام بمحو أمية كل من يتم تجنيدهم بالوزارة خلال فترة التجنيد وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك. - التقييم المستمر لأداء العُمد والمشايخ في ضوء ما يقومون به من جهد في دعم برامج محو الأمية بقراهم.
٥	وزارة التضامن الاجتماعي	- استثمار وجود قاعدة بيانات للمستحقين مشروع تكافل وكرامة (أميين/ غير أميين) وبخاصة وجود نسبة كبيرة منهم أميون. - استثمار المتعلمين منهم في العمل كمعلمين تعاقد حر أو فصول نظامية، فصول ذاتية) من خلال بروتوكول تعاون بين الهيئة ووزارة التضامن.

م	الجهة	إجراءات التدخل
		– العمل على توجيه مكلفات الخدمة العامة للعمل في مجال محو الأمية.
٦	وزارة الشباب والرياضة "المصريون يتعلمون"	– استمرار دعم وزارة الشباب لمشروع المصريون يتعلمون. – تجديد البروتوكول بمستهدفات محددة. – إعداد مسابقة بين مديريات الشباب والرياضة في هذا الشأن أفضل (مديرية / إدارة / مركز شباب). – ربط رحلات قطار الشباب بالتطوع في مجال محو الأمية.
٧	وزارة الصحة والسكان	– تفعيل مبادرة السيد رئيس الجمهورية الخاصة بحملة (١٠٠ مليون صحة) من خلال إلزام مديريات الصحة والسكان بالمحافظات بربط الخدمة التي تقدمها من خلال حصر الدارسين الأميين، ودمجهم بفصول محو الأمية. – عقد بروتوكول تعاون بمستهدفات محددة للرائدات الريفيات وتقديم حوافز تتمثل في أولوية الحصول على خدمات مقترنة بانتظام الدارسات بالفصول. – ربط القوافل الإعلامية بالهيئة بالقوافل الطبية والتوعوية لوزارة الصحة. – تبني مشروع قرية خالية من الأمية والفيروسات.
٨	اتحاد الإذاعة والتليفزيون (ماسبيرو) والإعلام الخاص	– عقد بروتوكول تعاون لوضع قضية الأمية على الخريطة الإعلامية بماسبيرو والإعلام الخاص. – إلقاء الضوء على النماذج المضيئة من المتحررين الذين واصلوا تعليمهم.
٩	المؤسسات الصحفية والصحف القومية	– عقد بروتوكول تعاون لوضع قضية الأمية على خريطة المؤسسات الصحفية والصحف القومية. – إلقاء الضوء على النماذج المضيئة من المتحررين الذين واصلوا تعليمهم. – تخصيص مساحة بصفحة التعليم تعنى بتعليم الكبار بشكل أسبوعي.
١٠	وزارة الزراعة	– عقد بروتوكول تعاون مع وزارة الزراعة لحصر المنتفعين بالخدمات الزراعية من الجمعيات. – فتح فصول إرشاد زراعي للأميين إلى جوار محو الأمية (فصول حقلية).

م	الجهة	إجراءات التدخل
١١	وزارة الثقافة	– انتشار بيوت وقصور الثقافة يقتضي استثمارها في التوعية بخطورة الأمية من خلال الفنون (مسرحيات/ فرق شعبية ... وغيرها) والمهرجانات والمواسم الثقافية، ومن خلال الإجراءات الآتية: – عقد بروتوكول تعاون مع وزارة الثقافة لوضع قضية الأمية على خريطة أنشطتها الثقافية المختلفة. – فتح فصول محو أمية ببيوت الثقافة في القرى المختلفة. – إجراء مسابقات ثقافية وفنية ورعاية الموهوبين من الأميين والدارسين. – إجراء مسابقات بين الأدباء على أن يدور موضوعاتها حول محاربة الأمية والنماذج المضيئة (قصة – أشعار عامية– أزجال..).
١٢	الهيئة العامة للكتاب	– نشر بعض الكتب الخاصة بتعليم وتعلم الكبار (وطني ـ عالمي) إنشاء قسم خاص بمكتبة الأسرة يعنى بالمواد التثقيفية للكبار (المتحررين حديثًا من الأمية). – عقد بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للكتاب لوضع قضية الأمية على خريطة أنشطتها المختلفة. – تخصيص مكان بمعرض القاهرة الدولي للكتاب لعرض أنشطة الهيئة ومخرجاتها وإنجازاتها مجانًا. – إقامة ندوة حول تعليم وتعلم الكبار ضمن أنشطة معرض القاهرة الدولي للكتاب. – نشر كتب مرحلة ما بعد محو الأمية التي أنتجتها الهيئة ضمن مشروع مكتبة الأسرة.
١٣	وزارة التنمية المحلية	تكليف السادة المحافظين بمسؤوليتهم عن محو الأمية في محافظاتهم، من خلال الإجراءات الآتية: – عقد بروتوكول تعاون مع وزارة التنمية المحلية لوضع قضية الأمية على أولوياتها. – عقد مسابقة (محافظة/ قرية/ حي) بلا أمية.

م	الجهة	إجراءات التدخل
		– دعم وتعزيز الدارسين من صندوق المحافظة لجذب الدارسين والمحافظة عليهم من التسرب. – تبني مشروع قرية منتجة متعلمة.
١٤	وزارة البيئة	– الشراكة مع الهيئة من أجل التوعية البيئية.
١٥	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	– تحديث الهيئة باستخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الشراكة مع الهيئة في فتح فصول مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في أندية تكنولوجيا المعلومات. – تدريب تقني للمعلمين على فتح فصول في مجال التكنولوجيا لاستخدام التطبيقات التكنولوجية المختلفة عبر الوسائط. – فتح فصول للأميين المعاقين من أجل تمكين المعاقين في المجال التكنولوجي بالتنسيق مع الهيئة.
١٦	وزارة القوى العاملة	ربط التدريب المهني بأنشطة محو الأمية سواء كان بتحفيز الدارسين للالتحاق بالفصول أو الحصول على فرص عمل للمتحررين.
١٧	المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة	– إعداد قوائم بأسماء الجمعيات الأهلية المشاركة في مستوى الجمهورية. – إعداد قوائم بأسماء المعلمين (الميسرين) المشاركين في مشروع محو أمية المعاقين على مستوى الجمهورية. – إعداد قوائم بأسماء الدارسيين من ذوي الاحتياجات الخاصة. – اختيار كل العناصر القائمة على العملية التعليمية بالمشروع "المعلمين- مشرفين- متابعين" وفقًا لمعايير محددة. – تدريب عدد من المدربين والمعلمين والمشرفين في مجال ذوي الإعاقة. – فتح فصول لمحو أمية ذوي الإعاقة من خلال الشراكة مع الهيئة.
١٨	الجمعيات الأهلية	– الالتزام بالدور المجتمعي للجمعيات الأهلية في فتح فصول لمحو أمية الكبار نطاق كل جمعية، وفقًا لما نص عليه القانون ٨ لعام ١٩٩١.

م	الجهة	إجراءات التدخل
		– تقديم الحوافز العينية للدارسين بفصول محو الأمية؛ بهدف التشجيع على الالتحاق والاستمرارية في نطاق عمل المشروع. – عقد الندوات للتوعية الصحية والثقافية للدارسين بالفصول. – المشاركة مع الهيئة في التغطية الإعلامية بوسائل الإعلام: المرئية، والمسموعة، والمقروءة؛ للإعلان عن المشروع، وكذلك المشاركة في القوافل الإعلامية، وتقديم حزم خدمية مختلفة، وإبراز بعض النماذج الناجحة بالمشروع. – متابعة المتحررين من الأمية ومساعدتهم في الالتحاق بالتعليم النظامي، أو المساعدة في إلحاقهم بفصول تقوية للمواد الدراسية بالمرحلة الإعدادية. – رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم من خلال أنشطة متنوعة، مثل: اللقاءات المجتمعية، والزيارات المنزلية. – تنفيذ أنشطة لضمان عدم ارتداد المتحررين من الأمية، مثل: عقد جلسات لحضور نوادي القراءة للفئات المستهدفة لاستمرار التعلُّم. – تقديم الحوافز المادية والعينية للدارسين بفصول محو الأمية؛ بهدف التشجيع على الالتحاق والاستمرارية وهي عبارة عن (تقديم برامج تدريب وتأهيل حرفي متخصص لهم مجاناً، وعمل رحلات تثقيفية وترفيهية لهم مجانا بمناطق جديدة بالنسبة لهم) أثناء فترة محو الأمية لتحويلهم إلى منتجين متعلمين يمتلكون مهارة حرفية يتكسبون منها بعد تحررهم من الأمية). – تقديم مشروعات متناهية الصغر للمتحررين من الأمية بإدارة وتنظيم وتمويل من الجمعية، أو بالتمويل التعاوني، كما تتولى مهمة تسويق المنتجات.

التحديات التي يمكن أن تعوق تنفيذ المشروع القومي لمحو الأمية:

١. ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني.

٢. قصور تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار عن إلزام الأميين بالتعلم، وإلزام مؤسسات الدولة بالمشاركة في محو الأمية.

٣. انتشار صورة ذهنية سلبية عن طبيعة العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار داخل المجتمع.

٤. انخفاض أعداد المعلمين والمشرفين المؤهلين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار بتلك القرى.

٥. عدم امتلاك الهيئة العامة لتعليم الكبار مقرات دراسية ثابتة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٦. تدني مرتبات ومكافآت العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

٧. العادات الاجتماعية البالية وبخاصة التي تعانيها المرأة في الصعيد والريف والعشوائيات (المهمشين).

٨. الحالة الاقتصادية المتدنية للفئة المستهدفة.

٩. ضعف الدور الإعلامي في توضيح حجم المشكلة وتأثيرها السلبي على المجتمع بكل طوائفه.

١٠. عدم تفعيل قانون (٨) لسنة ١٩٩١ وتخلي بعض الجهات الشريكة عن قيامها بالدور المنوط بها تجاه قضية الأمية في مصر وإلقاء العبء الأعظم على هيئة محو الأمية وتعليم الكبار.

١١. ضعف الإمكانيات المحفزة لجذب الأميين للالتحاق والاستمرار في برامج محو الأمية.

١٢. اقتصار معظم أنشطة تعليم الكبار على مجرد محو الأمية ومعرفة القراءة والكتابة والحساب وغياب فكرة القرائية بمفهومها الشامل من تمكين وإعداد المواطن لجودة الحياة.

١٣. عدم وجود مسارات متنوعة للمتحررين من الأمية لمواصلة التعلم مدى الحياة.

١٤. نمطية التقويم في محو الأمية واقتصاره على صورة واحدة تتمثل في الامتحان والحصول على الشهادة، والافتقار لقياس السلوك والاتجاهات والمهارات الحياتية، وتهميش أنشطة الدارسين وعدم خضوعها للتقويم.

١٥. ضعف دافعية الأميين للانضمام في برامج محو الأمية لأسباب ترتبط بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية

١٦. ضعف برامج المتابعة لتأمين عدم الارتداد للأمية.

الفرص المتاحة لإطلاق مشروع قومي لمحو الأمية بمصر:

ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني:

أ- القضاء على الأمية يعد من أهم الأهداف التنموية التي تسعى إليها الدولة المصرية لتحقيق رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، على اعتبار أن الأمية هي إحدى أهم معوقات التنمية، لذا يجب القضاء على الأمية بكل أشكالها وأنماطها وبخاصة في الريف المصري.

ب- وجود ضرورة مُلحة لتسخير كل طاقات المجتمع وقدراته من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ج- الاتفاقيات ومشاريع الشراكة بين الهيئة والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

د- نجاح المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) الموجهة لتنمية القرى الأكثر فقرًا والفئات الأكثر احتياجًا، والتي يمكن استثمارها في تقديم برامج لمحو الأمية، وتنمية المهارات الحياتية للكبار، وتدريبهم على الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة أمامهم.

أ- وجود تأثير كبير لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مؤسسات تعليم الكبار، وضرورة تطويرها واهتمامها بتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع، وبخاصة القرى الأكثر فقرًا، لتأخذ حظها الوافر من التنمية، من أجل اللحاق بالمدن والأحياء الأكثر نموًا.

ب- حتمية الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والحكومية، لتقديم خدمات تعليمية وتنموية للكبار، وبخاصة في المناطق الفقيرة التي تزداد فيها نسب الأمية.

متطلبات نجاح المشروع القومي لمحو الأمية:

يمكن تنفيذ ومتابعة المشروع القومي لمحو الأمية على الوجه الأكمل، من خلال توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تنفيذ الغايات الاستراتيجية للمشروع، من أهمها:

- دعم القيادة السياسية لمشروعات تعليم وتعلم الكبار وربطها بالمبادرات الرئاسية.
- وجود تشريعات تنظم العلاقة بين مؤسسات تعليم الكبار والجهات الشريكة ذات الصلة.
- زيادة الدعم والإنفاق الحكومي على برامج تعليم الكبار، وربطه بالتدريب المهني والمشروعات الصغيرة.
- تطوير تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار، وربطها بالمدخل التنموي.
- إيجاد نوع من الحوافز المادية والمعنوية للكبار.

على أية حال: لقد حان الوقت ليتكاتف جميع المصريين حول مشروع قومي كبير يحقق الكرامة الإنسانية لكل المصريين، بإعلان مصر خالية من الأمية، حتى تكتمل الصور المضيئة التي رسمتها القيادة السياسية لمصر الحديثة تحت قيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٢): الشباب والمهارات، تسخير التعليم لمقتضيات العمل، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منشورات اليونسكو.

٢. المجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٠٠٥): الجزء الثاني من الجانب الإنساني في مبادرة تعليم البنات، رسائل من أطفال قرى ونجوع مصر، القاهرة.

٣. عامر خربوطلي (٢٠١٨): ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

٤. صفاء أحمد شحاتة (٢٠١٣): تنمية جدارات سوق العمل لدى المتعلمين في مؤسسات التعليم العالي من خلال سياسات وبرامج ريادة الأعمال "رؤية استراتيجية"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ع٤، ج١، كلية التربية جامعة حلوان

٥. نادية جمال الدين (٢٠١٥): التعلم والتدريب مدى الحياة، الكفايات اللازمة لسوق عمل متجدد، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز تعليم الكبار- جامعة عيش شمس، بعنوان: العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (٢٠١٥- ٢٠٢٤)، القاهرة.

٦. سعيد إسماعيل علي (٢٠٠١): حقوق الإنسان والتنمية البشرية، مجلة الديمقراطية، مج ١، ع ٣، القاهرة، وكالة الأهرام.